الأمم المتحدة

E/CN.5/2005/L.2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
9 February 2005
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والأربعون

٩-١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: استعراض مواصلة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

مشروع مقدم من رئيس لجنة التنمية الاجتماعية استنادا إلى مشاورات غير رسمية

إعلان في الذكرى العاشرة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

نحن، ممثلي الحكومات المجتمعين في الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية في نيويورك، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام ١٩٩٥، وفي سياق استعراض نتائج مؤتمر القمة والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، ومساهمته في الجلسة العامة الرفيعة المستوى لاستعراض إعلان الألفية التي ستعقد في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥،

١ - **تؤكد من جديد** أن إعلان ومنهاج عمل كوبنهاغن الذي اعتمده مؤتمر القمة، والمبادرات الأخرى المتصلة بالتنمية الاجتماعية التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين، تشكل الإطار الأساسي لتعزيز التنمية الاجتماعية للجميع على الصعيدين الوطني والدولي؛

100205 100205 05-23405 (A)
0523405

٢ - **نقر** بأن تنفيذ التزامات كوبنهاغن وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، يعزز كل منهما الآخر، وبأن التزامات كوبنهاغن أساسية للتوصل إلى نهج إزاء التنمية يكون متماسكا ومتمحورا حول احتياجات الناس؛

٣ - **نشدد** على أن السياسات والبرامج المصممة للقضاء على الفقر ينبغي أن تتضمن تدابير محددة تعزز التكامل الاجتماعي، بطرق منها تزويد القطاعات والفئات الاجتماعية - الاقتصادية المهمشة بإمكانيات متساوية للحصول على الفرص؛

٤ - **نؤكد من جديد** أن استراتيجية للعمالة تهدف إلى تعزيز العمالة الكاملة والقائمة على الاختيار الحر والمنتجة، مع احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ضمن شروط الإنصاف والمساواة والأمن والكرامة احتراما كاملا، ينبغي أن تشكل عنصرا رئيسيا في أي استراتيجية إنمائية. كما نعيد التأكيد على أن سياسات الاقتصاد الكلي ينبغي، في جملة أمور، أن تدعم إيجاد فرص العمل. فالأثر الاجتماعي والبعد الذي تتخذه العولمة يستحقان مزيدا من الاهتمام؛

٥ - **نجدد التزامنا** بتعزيز التكامل الاجتماعي من خلال إنشاء مجتمعات مستقرة وآمنة وعادلة وقائمة على أساس تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وعلى عدم التمييز والتسامح واحترام التنوع وتكافؤ الفرص والتعاضد والأمن ومشاركة الجميع، بمن فيهم الفئات والأشخاص من المحرومين والضعفاء؛

٦ - **نؤكد من جديد** أهمية تشجيع وتحقيق أهداف الحصول بشكل شامل ومتكافئ على التعليم الجيد، وأعلى ما يمكن بلوغه من مستويات الصحة الجسدية والعقلية، وحصول الجميع على الرعاية الصحية كجزء من الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر؛ ونشجع العمل التام والمنتج والتكامل الاجتماعي؛ كما نقر باستمرار الحاجة إلى معالجة ما يحدثه فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية الرئيسية من آثار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

٧ - **نعترف** بأن المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة مشاركة كاملة في المجتمع يشكلان جزءا لا يتجزأ من بناء مجتمع للجميع، ويجب أن يكونا في صلب كل تنمية اقتصادية واجتماعية. ونجدد التزامنا بالهدف الملح الرامي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز ضد المرأة وضمان مشاركتها مشاركة كاملة في كافة مجالات الحياة وعلى جميع المستويات؛

٨ - **نؤكد من جديد** أن تعزيز التعاون الدولي والتحرك على الصعيد الوطني ضروريان من أجل تنفيذ إعلان ومنهاج عمل كوبنهاغن، ونشدد على أهمية اعتماد تدابير فعالة، بما في ذلك اعتماد آليات مالية جديدة، حسب الاقتضاء، لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتعزيز نظمها الديمقراطية، ونؤكد من جديد أن كل بلد يتحمل المسؤولية الأساسية عن نموه الاقتصادي والاجتماعي، وأن للسياسات الوطنية الدور الرئيسي في العملية الإنمائية، ونؤكد من جديد أيضا أن الحكم الرشيد ضروري لتحقيق التنمية المستدامة؛

٩ - **نعترف** بأن الحالة في العديد من البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا، وكذلك في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لا تزال، بعد مرور عشر سنوات على انعقاد مؤتمر كوبنهاغن، ورغم الجهود المبذولة والتقدم المحرز على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحاجة إلى مزيد من الاهتمام والتحرك، ونجدد التزامنا بدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز بيئة مؤاتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك توفير مساعدة فنية ومالية، حسب الاقتضاء، على أن يتم ذلك أيضا من خلال المبادرات الإقليمية وغيرها من المبادرات من قبيل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

١٠ - **نكرر** أنفسنا بعد مرور عقد على انعقاد مؤتمر كوبنهاغن، وعلى أساس سعينا المشترك إلى تحقيق التنمية الاجتماعية، من أجل بناء التضامن ونجدد دعوتنا إلى الجميع في كافة البلدان وفي مسارات الحياة كلها، وكذلك إلى المجتمع الدولي، للانضمام إلى مسيرة تحقيق رؤيتنا المشتركة لعالم أكثر عدلا وإنصافا، ولذلك، نؤكد من جديد عزمنا على مواصلة تنفيذ الإعلان ومنهاج العمل والتزامنا بذلك، ولا سيما القضاء على الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة، ودعم التكامل الاجتماعي بغية خلق مجتمعات مستقرة وآمنة وعادلة للجميع.